E/ECA/COE/43/7

الأمم المتحدة

Distr.: General
30 December 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٥

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٥

أولا- مقدمة

١- في بداية عام ٢٠٢٤، كان من المتوقع للاقتصادات الأفريقية ألّا تحقق، خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية، سوى نمو اقتصادي متواضع بسبب استمرار الأزمات والظروف المناوئة وتعددها، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، والتحديات المتعلقة بالمناخ، وضيق الظروف المالية العالمية وارتفاع معدلات الديون. فقد ساهمت الضغوط التضخمية الكبيرة والانخفاض المتكرر لقيمة العملات في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الأمر الذي زاد من قيود النمو، وذلك في الوقت الذي أدى فيه ارتفاع الاقتراض وزيادة تكلفة خدمات الديون إلى الحد من الاستثمار والتوسع الاقتصادي. وتشير تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن الاقتصاد الأفريقي سينمو بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، وهو تحسن طفيف مقارنة بنسبة ٣,٣ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٣.[(١)] إلا أن النمو، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بقي أقل من ١ في المائة سنويا، وهو ما يشير إلى تدني أداء الاقتصادات الأفريقية.

* E/ECA/COE/43/1.

(١) *World Economic Situation and Prospects 2024* and *2025* (United Nations publication, 2024 and 2025)

٢- ولا يزال الحصول على تمويل التنمية بتكلفة ميسورة يطرح تحديا هائلا، إذ إن أعباء المديونية المفرطة لا تزال تحول دون حصول العديد من الحكومات والشركات الأفريقية على تمويل بأسعار فائدة معقولة من الأسواق الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الإيرادات الضريبية والاحتياجات الإنمائية والاجتماعية الكبيرة يضعان أعباء كبيرة على عاتق العديد من البلدان الأفريقية، الأمر الذي يؤثر بدوره على تصنيفاتها الائتمانية. فالفجوة في تمويل التنمية في أفريقيا لا تزال هائلة وتتطلب تعبئة كبيرة للتمويل الابتكاري على الصعيدين المحلي والدولي.

٣- ويؤدي ارتفاع وتيرة الظواهر الناجمة عن المناخ وحدّتها إلى تقويض البنية التحتية وسبل العيش، وهو ما يشكل مخاطر جسيمة على الآفاق الاقتصادية للقارة. وتشير التقديرات إلى أنه، بحلول عام ٢٠٢٤، سيعيش ٤٧٦ مليون شخص في أفريقيا، أي حوالي نصف سكان القارة، في حالة فقر. [٢] فمحدودية الفرص المتاحة في القارة، وخاصة للشباب، ما برحت تدفع بالعديد منهم إلى التماس آفاقٍ أفضل خارج القارة.

٤- وفي ضوء التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها القارة، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مسترشدة بإطارها البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، خمسة مجالات تركيز استراتيجية وموضوعين شاملين لعام ٢٠٢٤ وما بعده للنهوض بالنمو الاقتصادي، وتمتين الاستقرار المالي الكلي، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ' أفريقيا التي نصبو إليها'. وتمثلت مجالات التركيز في: (أ) سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ (ب) التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ (ج) تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ (د) التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكة الانترنت؛ (هـ) تغير المناخ والأمن الغذائي. أما الموضوعان الشاملان فهُما: البيانات والإحصاءات والأبعاد الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، شجعت اللجنة، على وجه الخصوص، التحول الرقمي، ودعمت تحديث النظم الإحصائية واستخدام أدوات إحصائية ابتكارية، وعززت قدرة الحكومات في مجالات، منها إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي وإدارة المخاطر. كما قامت اللجنة بدور محوري في الأعمال التحضيرية التي جرت في مختلف أنحاء أفريقيا في ما يتصل بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وتولت تيسير المداولات الخاصة بإعلان الشباب الأفريقي في ما يتعلق بمؤتمر القمة.

٥- وترد في الفرع التالي إنجازاتُ اللجنةِ الرئيسيةُ خلال الفترة المشمولة بالتقرير في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويقدم التقرير المتعلق بمتابعة القرارات المتخذة خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة (E/ECA/COE/42/8) مزيدا من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لمعالجة التحديات التي تواجه أعضائها واحتياجاتهم خلال الفترة قيد الاستعراض.

[٢] E/ECA/COE/42/4/Rev.1

ثانيا– النتائج الرئيسية التي تحققت

ألف – تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال رفع مستوى التمويل العام والخاص والحوكمة الاقتصادية الرشيدة

٦– لا تزال التحديات في مجال إدارة المالية العامة، وسوء تصميم السياسات الضريبية وارتفاع مستويات الدين العام تقوض قدرة البلدان الأفريقية على الاستثمار في المشاريع الإنمائية الحاسمة. وقد دعمت اللجنة جهود دولها الأعضاء في تحسين تعبئة مواردها المحلية من خلال تعزيز آليات الإدارة الضريبية والنهوض بقدرات إدارة الديون. وكان الهدف من تلك الجهود توسيع الأسواق المالية، وبناء ثقة المستثمرين، وحشد التمويل الطويل الأجل.

٧– ونظمت اللجنة عددا من حلقات العمل لبناء القدرات ودورات للتعلم من الأقران مستفيدة من التعاون في ما بين بلدان الجنوب لتعزيز معارف واضعي السياسات وخبراء الضرائب بإدارة الديون المحلية وإدارة الضرائب، على التوالي. ففي شمال أفريقيا، دعمت اللجنة مبادرات بناء قدرات خبراء الضرائب في ثلاث من دولها الأعضاء (ليبيا ومصر وموريتانيا) لبناء القدرات اللازمة لكشف الممارسات غير القانونية في مجال الضرائب. كما واصلت اللجنة جهودها لدعم الدول الأعضاء في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بتنظيم حلقة عمل في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٢٤، تبادل خلالها أكثر من ٥٠٠ مشارك معارفهم بشأن الاتجاهات والقضايا الناشئة التي تؤثر على التنفيذ الفعال لأطر التمويل الوطنية المتكاملة. وصاغ المشاركون في حلقة العمل خطط عمل لكي يُسترشد بها في تنفيذ إصلاحات حيوية في مجالات الضرائب والإنفاق العام وإدارة الديون.

٨– وفي إطار مساعيها لتحسين الحوكمة الاقتصادية، دعمت اللجنة برامج تدريب لواضعي السياسات في مجال قياس الإنفاق الضريبي. ووضعت منهجية لقياس النفقات الضريبية وأشرفت على اعتمادها في ١٠ من دولها الأعضاء. وفي وقت لاحق، وضعت دولتان من الدول الأعضاء في اللجنة (بنن وزامبيا) خطتي عمل لتقوية آلياتهما الخاصة بإدارة الضرائب وتعزيز فعالية الإنفاق العام.

٩– ولضمان استفادة البلدان الأفريقية من العائد الديموغرافي بشكل كامل، من الأهمية بمكان أخذ الاعتبارات الديموغرافية في الحسبان في الميزانيات الوطنية وفي مبادرات التعجيل بتنفيذ خارطة طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب. وتحقيقا لهذه الغاية، دعمت اللجنة بوركينا فاسو والنيجر في تصميم واعتماد نهج ميزنةٍ يأخذ في الحسبان الاعتبارات السكانية في تخطيط الميزانية والتخطيط الاقتصادي للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٧. وساعدت اللجنة الدول الأعضاء فنّيا على تعزيز قدرات الحكومات المحلية في مدن مثل أديس أبابا ونيروبي ولوساكا، مع التركيز بصفة خاصة على التقييمات المالية وتدابير تكامل السياسات لتعزيز الاستدامة المالية والنهوض بعصرنة المدن الأفريقية.

١٠- وساهمت اللجنة في تعزيز منظومة مالية تتميز بالدينامية والمرونة والاستدامة في جميع أنحاء القارة. ودعمت أعضاءها في تقييم جدوى التدابير المتخذة لتعميق أسواق رأس المال بهدف توسيع فرص الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأدوات المالية لتمويل التنمية. فقد دعمت اللجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة في سد ثغرات إطارهما القانوني والتنظيمي وتعزيز أسواق رأس المال. واستمر التحسُّن في تمويل الاستثمارات في البنية التحتية من خلال الدعم الفني المقدم لهذين البلدين. وشمل ذلك الدعمُ إعدادَ دراسات جدوى لمرافق ضمان الائتمانات وخيارات التمويل البديلة مثل مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة.

١١- وواصلت اللجنة دعم جهود أعضائها في الحصول على تصنيفات ائتمانية سيادية منصفة ودقيقة ونَظمت عددا من اجتماعات أفرقة الخبراء والدورات التدريبية للخبراء وواضعي السياسات المعنيين بغرض تزويد البلدان بالمعارف والأدوات اللازمة للتعامل مع تعقيدات عملية التصنيفات الائتمانية السيادية.

١٢- وواصلت اللجنة تنسيق أعمال الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي الذي تم تكوينه لوضع مقترحات لإصلاح الهيكل المالي العالمي وإبراز الصوت الأفريقي في المنتديات العالمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة أربعة اجتماعات للفريق العامل، ناقش خلالها المشاركون ' الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة' التابع لصندوق النقد الدولي، وخطة جديدة لصندوق النقد الدولي بشأن التنمية الخضراء، إلى جانب خطة جديدة لإتاحة الوصول إلى الأسواق ومبادرة 'بريتون وودز في عامها الثمانين'. وقد حظيت المقترحات التي قدمها الفريق العامل بالاهتمام وكان لها تأثير على المناقشات التي جرت في مختلف المحافل العالمية.

باء- تعزيز فعالية التخطيط الإنمائي ورصده والإبلاغ عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٣- تواجه العديد من البلدان الأفريقية تحديات في تخطيط الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها ورصدها، وذلك بسبب محدودية قدراتها، وعدم موثوقية بياناتها وضعف أنظمة معلوماتها. وقد أدت تلك الإشكالات إلى عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، وهو ما يحول دون التخصيص الأمثل للموارد وكفاءة الإنفاق العام. وساعدت اللجنة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع خطط إنمائية وطنية وتحديثها وبناء قدرات واضعي السياسات في رصد تلك الخطط. وعلى وجه التحديد، قدمت اللجنة المساعدة الفنية لجنوب أفريقيا وغامبيا وليبريا لتيسير صياغة برامجها الإنمائية الوطنية. ودعمت اللجنة مواءمة البرنامج الإنمائي الوطني في ملاوي مع إطار الميزنة الخاص بالبلد وجهوده لتعزيز آليات الرصد والتقييم بغرض تحسين تتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ٢٩ نشاطا تدريبيا بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بإدارة القطاع العام، استفاد منها ٥٧٠ ٢

مسؤولا من ٤٦ بلدا أفريقيا. وركزت هذه الأنشطة التدريبية على الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي، بما في ذلك تحليل التجارة والتفاوض؛ وإدارة سلاسل توريد المعادن؛ والسياسة المالية والميزنة؛ وإدارة المخاطر والتخطيط الإنمائي؛ وتغير المناخ والتأهب لأسواق الكربون؛ وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني.

جيم – النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتصنيع المستدام

١٥- تهدف اللجنة إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بين الدول الأفريقية، التي تتنوع اقتصاداتها تنوعا كبيرا من حيث الموارد ومستويات التنمية. ورغم اعتماد العديد من البلدان الأفريقية الكبير على صادرات السلع الأولية، بما في ذلك المعادن والنفط والمنتجات الزراعية، لا تزال التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة، إذ لا تمثل سوى ١٧ في المائة من إجمالي الصادرات. وتفتقر صادرات القارة في أحيان كثيرة إلى القيمة المضافة، وهو ما يضع أفريقيا في خانة المورِّد للسلع منخفضة القيمة والمستورد للمنتجات الصناعية عالية القيمة. وفي هذا السياق، دعمت اللجنة أربع دول أعضاء (إسواتيني، وغينيا الاستوائية، وليبريا، والمغرب) في وضع استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ليصل العدد الإجمالي للاستراتيجيات التي تم وضعها بدعم من اللجنة إلى ٣٥ استراتيجية منذ إطلاق المنطقة في عام ٢٠١٨. وإلى جانب ذلك، دعمت اللجنة جهود الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية، عن طريق بناء قدرات واضعي السياسات واللجان الوطنية في ما يتعلق ببروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أقامت اللجنة، في آذار/مارس ٢٠٢٤، دورات تدريبية في بوجومبورا وكيغالي لفائدة اللجان الوطنية وممثلي القطاع الخاص في بوروندي ورواندا على التوالي، بهدف تعزيز معرفة المشاركين ببروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفهمهم إياها.

١٦- وتزخر الاقتصادات الأفريقية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن والنفط والأخشاب والأراضي الزراعية. إلا أن الاستفادة من هذه الموارد من أجل التنمية تواجه تحديات بسبب الافتقار إلى أطر التقييم والبيانات الموثوقة والقدرات المؤسسية الكافية. ففي وسط أفريقيا مثلا، تواجه الدول الأعضاء في اللجنة صعوبات في إدراج رأس مالها الطبيعي في حساباتها القومية وتقليل الاعتماد على المواد الخام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اللجنة غينيا الاستوائية والكاميرون في تهيئة بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتنظيم دورات تدريبية على القواعد التجارية للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية. وقدمت اللجنة أيضا الدعم الفني لجماعتين اقتصاديتين إقليميتين، هما اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، للمساعدة في صياغة استراتيجيات دون إقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي والتكامل دون الإقليمي.

١٧- ودعمت اللجنة زامبيا وليسوتو في مواءمة سياساتهما الوطنية في مجال التصنيع مع الاستراتيجيات القارية ودون الإقليمية. ولتعزيز قدرة الدول الأعضاء على اتباع سياسات مستدامة في التجارة والاستثمار والتصنيع، قدمت اللجنة المساعدة لـ ١٩ دولة (بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السنغال، غابون، غامبيا، الكاميرون، كينيا، ملاوي، موريتانيا وموزامبيق) لدعم جهودها في تطوير مبادرات خضراء مكمِّلة لاستراتيجياتها الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٨- وتؤدي المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والتوظيف والحد من الفقر. ولكنها تواجه عقبات كأداء، منها محدودية سبل الحصول على التمويل وتعقيدات اللوائح التنظيمية ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق والفجوات في مجال المهارات. وقد ساهمت اللجنة في تعزيز إمكانات نمو هذه المؤسسات وقدرتها التنافسية واستدامتها. ففي المغرب، دعمت اللجنة وضع وتنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز القدرات التصديرية والرقمية لهذه المؤسسات من خلال الأنشطة التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية. وفي سيشيل، دعمت اللجنة الجهود الرامية إلى تعزيز فرص وصول هذه المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الأزرق والدائري إلى الأسواق. وفي الجنوب الأفريقي، عملت اللجنة على تقوية قدرات واضعي السياسات في مجال المفاوضات التجارية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

١٩- ورغم أن التكامل الإقليمي يعد ضروريا لإيجاد فرص العمل من خلال وفورات الحجم، وتوسيع نطاق السوق، والتنويع الصناعي والقدرة التنافسية، إلا أنه لا يزال يتعرض للعراقيل بفعل السياسات الاقتصادية التقييدية، والحواجز التجارية وتفكك الأسواق. والتصنيع يدفع النمو الاقتصادي قُدما، ويعزز التنمية وييسر القيام بالأنشطة التجارية، حيث تشكل المناطق الاقتصادية الخاصة إحدى الأدوات الهامة في مجال السياسات العامة في هذا المسعى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة دعم إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا لتيسير قيام هذين البلدين بتصنيع البطاريات والمركبات الكهربائية. وأكملت اللجنة دراسة، بتمويل من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، حددت معايير المشروع وأكدت جدواه المالية والبيئية، ووضعت بهذا الأساسَ لتنفيذ المنطقة الاقتصادية الخاصة.

دال – تطوير البنية التحتية وأمن الطاقة

٢٠- قدمت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعما فنيًّا لدولها الأعضاء لتحسين بيئة السياسات في قطاع الطاقة وتشجيع القطاع الخاص على القيام باستثمارات في هذا القطاع. وقامت حكومة كينيا بسن اللائحة الخاصة بالطاقة لعام ٢٠٢٤ (سوق الكهرباء، وإمدادات الكهرباء بالجملة والوصول المفتوح)، وفي غضون ذلك، جرى في مدغشقر إطلاق استعراض الإطار التنظيمي لسوق الكهرباء. وعلى الصعيد القاري، اعتمد رؤساء الدول

والحكومات، عند اجتماعهم في الدورة العادية السابعة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٢٤، إطارا تنظيميا قاريا لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. ويهدف هذا الإطار، الذي تم وضعه بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى دعم جهود الحكومات الأفريقية لإقامة آليات تنظيمية فعالة بغرض حشد استثمارات إضافية في قطاع الطاقة.

٢١- ولدعم تنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن سياسة النقل الجوي الجديدة لأفريقيا، أصدرت اللجنة مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن تحرير النقل الجوي لكي تسترشد بها الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. ودعمت اللجنة أيضا الجهود المبذولة لرقمنة نظم النقل ووضع نظام إقليمي أفريقي لإدارة ممرات النقل، بما يتماشى مع ' التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة'، الأمر الذي سيمكِّن الدول الأعضاء من رصد الروابط الحيوية بين الممر الشمالي والممر الأوسط وممر ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا.

٢٢- وعقدت اللجنة حلقات عمل وحوارات في مجال الانتقال الطاقوي وتمويل الاقتصاد الأخضر لفائدة واضعي السياسات. ففي شباط/فبراير ٢٠٢٤، قامت اللجنة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتدريب ٥٦ مشاركا من ٢٤ مؤسسة في زامبيا، بمن فيهم ٢١ امرأة، لتعزيز فهمهم للكيفية التي يمكن بها للشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزيز تطوير البنية التحتية. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٤ أيضا، عقدت اللجنة حوارا عبر الإنترنت رفيع المستوى بشأن السياسات، التقى في إطاره ٧٣ من كبار المسؤولين، منهم ٣٠ امرأة، يمثلون القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في الجنوب الأفريقي لتقاسم رؤاهم وتجاربهم بشأن المسائل الحاسمة وخيارات السياسات المتاحة لتمويل الانتقال إلى نمو اقتصادي أخضر في أفريقيا.

هاء – تعزيز العمل المناخي وضمان الأمن الغذائي

٢٣- تعد الموارد الطبيعية الغنية في أفريقيا أمرا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، حيث تتيح نماذج الاقتصادات الخضراء والزرقاء مسارات لتحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على الموارد الطبيعية للقارة. إلا أن القارة لا تزال معرضة بشدة للضرر جراء تداعيات تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى، والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، التي تهدد بتقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يطرح ضعف الحوكمة والتدهور البيئي والاستغلال غير المستدام للموارد خطر تعطيل جهود الدول الأفريقية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ووفقًا للبيانات التي وردت في "أفريقيا – نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠٢٣: الإحصاءات والاتجاهات"، وهو منشور مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، فإن انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا تفاقم بشكل ملحوظ منذ جائحة كوفيد-١٩. وتشير التقديرات إلى أن ٥٢٦ مليون شخص كانوا يعانون من انعدام

أمن غذائي معتدل في عام ٢٠٢٢، بينما كان زهاء ٣٤٢ مليون شخص يعانون من انعدام أمن غذائي حاد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان حوالي ٢٨٢ مليون شخص في أفريقيا (زهاء ٢٠ في المائة من السكان) يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٧ مليون شخص منذ جائحة كوفيد-١٩. وبشكل عام، من غير المرجح أن تَفي أفريقيا بتحقيق غايات الأمن الغذائي والتغذية الملحقة بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة كما ستخفق في الوفاء بالغاية المتمثلة في القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، كما نص عليه ' إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة'. وفي هذا السياق، واصلت اللجنة مساعدة الدول الأعضاء فيما يخص النهوض بالعمل المناخي وتحسين الأمن الغذائي.

٢٤- ونظمت اللجنة، في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، في أديس أبابا، الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وشملت نتائج المنتدى ' إعلانَ أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة'(ECA/RFSD/2024/12)، الذي شكل مساهمةَ أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في تموز /يوليه ٢٠٢٤، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في أيلول /سبتمبر ٢٠٢٤.

٢٥- وأصدرت اللجنة موجز سياساتٍ عن تكاليف تخضير صناعة الطيران الأفريقية وفوائدها باستخدام ضريبة الكربون بغرض دعم تنفيذ ' إعلان نيروبي للقادة الأفريقيين بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل 'الذي دعا فيه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إلى اتخاذ إجراءات لتخضير صناعة الطيران. وبالتعاون مع لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، نشرت اللجنة دراسة بعنوان 'مسحٌ لإصدار شهادات الكربون والغابات، والفوائد الاقتصادية ذات الصلة بها للمستثمرين في الانتقال إلى صافي انبعاثات صفري: أمثلة من البلدان المشاركة في الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو'، وذلك بهدف توجيه البلدان بشأن أفضل السبل لجذب الاستثمارات في مجالات التخفيف من حدة تغير المناخ، والحفاظ على المنظومات البيئية، والمبادرات البيئية الأخرى. وبعد الدورة ٢٨ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ساعدت اللجنة زيمبابوي وليبيريا وناميبيا في إعداد مساهماتها المحددة وطنيا المقرر تقديمها في عام ٢٠٢٥.

٢٦- وفي مجال الأمن الغذائي، واصلت اللجنة تقديم الدعم الفني لزامبيا وزمبابوي لتيسير عملية تطوير سلاسل قيمة لمنتجات الألبان والذرة. وأصدرت اللجنة كذلك تقريرا عن السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية الداعمة لتطوير سلاسل قيمة للذرة ومنتجات الألبان في البلدين.

٢٧- ودعمت اللجنة أعضاءها في تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق وقطاع السياحة للدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع. ودعمت جماعةَ شرق أفريقيا في إجراء تحليل

لأوضاع الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري لوضع استراتيجية الاقتصاد الأزرق على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية. وقدمت أيضا المساعدة الفنية لإثيوبيا وجيبوتي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير وضع أطر واستراتيجيات للسياسات العامة لقطاع السياحة.

واو – تسخير التكنولوجيا والابتكار وتوسيع نطاق الربط بشبكة الانترنت من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨- يعد التحول الرقمي مفتاح التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بيد أن العديد من البلدان الأفريقية تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة التي تتناسب مع التكنولوجيات الخضراء والممارسات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وسعت اللجنة إلى تعزيز قدرات دولها الأعضاء على نشر التكنولوجيات الجديدة وبناء المهارات الرقمية لواضعي السياسات والنساء والشباب. ففي بوتسوانا، دعمت اللجنة استخدام تكنولوجيات الزراعة الذكية في تربية الماشية على نطاق ضيق لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة لوحة خاصة بمتابعة الأداء لكي تستخدمها حكومة بوتسوانا للمساعدة في تتبع التزامات السياسة الخارجية. كما يسرت اللجنة أيضا وضع مشروعٍ لاستراتيجية وطنية للهوية الرقمية ومشروع استراتيجيةٍ للتحول الرقمي في غامبيا.

٢٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٤، نظمت اللجنة المخيم التدريبي للشباب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي حضره ١٠٦ من رواد الأعمال والمبتكرين والمنظمين وواضعي السياسات من الدول الأعضاء في اللجنة بهدف تعزيز معرفتهم بالمهارات التكنولوجية اللازمة لدعم تطوير الأعمال التجارية. وفي نيسان/أبريل أيضا عقدت اللجنة 'المنتدى الأفريقي السادس المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار' لتيسير المناقشات بشأن الحلول الابتكارية في مجال التنمية المستدامة والحد من الفقر في أفريقيا. وفي خلال هذا المنتدى، الذي شارك فيه ممثلون عن ٢٩ دولة عضوا في اللجنة، اعتمد المشاركون ٣١ توصية تم تقديمها لاحقا في المنتدى التاسع لأصحاب المصلحة المتعددين في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي عُقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٢٤.

زاي – تحديث النظم الإحصائية

٣٠- تهدف اللجنة إلى تعزيز توافر البيانات الموثوقة واستخدامها، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية، بغرض تيسير اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في أفريقيا. وتواجه بلدان أفريقية كثيرة تحديات في جمع بيانات جيدة ونشرها بسبب قيود الموارد، واستخدام تكنولوجيا عفا عليها الزمن والقصور في تدريب الموظفين، وكلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى وجود ثغرات في البيانات الإحصائية، وعدم اتساق هذه البيانات مع المعايير الدولية ذات الصلة، وتناقضات بين الإحصاءات الوطنية والدولية.

٣١- وقدمت اللجنة دعما فنيًّا لأنغولا ومالي لتعزيز قدراتهما في مجال دمج أطر المعلومات الجغرافية المكانية لتعزيز صياغة السياسات واتخاذ القرارات. وبالتعاون مع برنامج الأغذية

العالمي، دعمت اللجنة مساعي مدغشقر في تعزيز قدراتها التحليلية في مجال الجغرافيا المكانية لتقييم الصلة بين الأمن الطاقوي والغذائي من خلال الاستثمارات في مجال الطاقة. وعلى الصعيد القاري، أنشأت اللجنة قاعدة بيانات مركزية للجغرافيا المكانية للمناطق الحضرية الأفريقية بغرض دعم التخطيط القائم على الأدلة.

٣٢- ودعمت اللجنة المكاتب الإحصائية الوطنية في إثيوبيا، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، والسنغال، والكاميرون وكوت ديفوار لتعزيز قدرة الإحصائيين على ضمان جودة البيانات واستخدام أدوات تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لتيسير الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة من خلال منصة أهداف التنمية المستدامة المفتوحة.

٣٣- وفي إطار الجهود الرامية إلى تحديث الإحصاءات الرسمية، ساعدت اللجنة الدول الأعضاء في تحسين مستوى تغطية بيانات الحسابات القومية. وفي هذا الصدد، دعمت اللجنة إثيوبيا، وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي في تطوير حسابات السياحة الفرعية لقياس أداء السياحة وأثرها الاقتصادي. كما دعمت اللجنة جهود دولها الأعضاء في الاستفادة على النحو الأمثل من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في مساعي التنمية الوطنية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، نظمت اللجنة حلقة عمل مخصصة لتبادل المعارف بمشاركة زمبابوي والسنغال وغانا وكوت ديفوار وموريتانيا، لتيسير المناقشات بشأن كيفية الاستفادة من مساهمات المغتربين لتعزيز التنمية الوطنية.

٣٤- وتولت اللجنة تيسير تبادل المعارف بين الدول الأعضاء ودعمت تنمية مهارات المسؤولين الحكوميين في مجالات منها علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. والجدير بالذكر، بصفة خاصة، هو قيام اللجنة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وثلاثة مراكز إقليمية للتدريب الإحصائي، بمساعدة ٤٨ طالبا من النظم الإحصائية الوطنية في الحصول على درجة الماجستير في الإحصاءات الزراعية بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، بينما تلقى ٢٧ مسؤولا دورة تعليمية عبر الإنترنت عن المحاسبة البيئية الاقتصادية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٤.

٣٥- ولتعزيز أنظمة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، التي توفر بيانات في غاية الأهمية للتخطيط ووضع السياسات، نظمت اللجنة دورة تدريبية في نيروبي في أذار/مارس ٢٠٢٤ بشأن تقييم عدم المساواة في مجال التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وشارك في التدريب ٢٤ إحصائيا، من بينهم ١٠ إناث، من اثنتي عشرة دولة عضوا أجرت تعدادات سكانية في إطار جولة ٢٠٢٠ شملت أسئلة عن التسجيل المدني.

حاء- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٦- تسعى اللجنة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا من خلال التصدي للعوامل التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيا، بما في ذلك القيود

الاقتصادية، وفجوات البنية التحتية، والأعراف الثقافية التمييزية ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء والفتيات التي كثيرا ما تكون أدنى منها لدى الرجال والفتيان. كما أن إخفاق العديد من البلدان الأفريقية في اعتماد أطر تنظيمية متينة يعرقل المشاركة الاقتصادية للمرأة. ودعمت اللجنة جهود الدول الأعضاء في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في أطر السياسات الوطنية وزيادة الفهم بين واضعي السياسات للاقتصاد الرقمي في مسعى لتعزيز مشاركة المرأة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة الدعم الفني لحكومة إثيوبيا حتى تتم مراعاة المسائل الجنسانية في صياغة سياسة الهجرة الوطنية، كما دعمت تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسة الرعاية الوطنية في كينيا والخطة الإنمائية الوطنية الرابعة في أوغندا.

طاء- تسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٧- ساهمت اللجنة في قيام أعضائها بإعمال 'خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣'. وعلى وجه التحديد، ساعدت اللجنة في إعداد نظرية خاصة بالتغيير لتوجيه التنفيذ، يجري فيها التشديد على التخطيط الجماعي وتحديد الأولويات وأهمية العناصر الرئيسية، بما في ذلك استراتيجيات التوطين ومسارات التنفيذ وعوامل النجاح.

٣٨- ودعمت اللجنة تنظيم المؤتمر السنوي المشترك الثامن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو اجتماع بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عُقد في أديس أبابا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. وركز المشاركون على تحديات السلام والأمن والتنمية، واستعرضوا عددا من المبادرات المشتركة، بما في ذلك الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد المشاركون في المؤتمر، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي لدعم التنمية المستدامة والتصدي للتحديات المالية التي تواجهها البلدان الأفريقية.

٣٩- وتولت اللجنة أيضا تيسير عقد حوارين استراتيجيين رفيعي المستوى بين نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عُقد أولهما في مايو/أيار والثاني في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤. ووقف المشاركون على التقدم المحرز في وضع آليات جديدة لتعزيز التواصل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دعما لتنفيذ الخطتين والتقدم المحرز في تفعيل اجتماعات ' الهيئات المتناظرة 'بين رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومفوضي الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، تم افتتاح اجتماعات ' الهيئات المتناظرة 'المعنية بالتنمية الاقتصادية، والسياحة، والتجارة، والصناعة والمعادن؛ والتعليم، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ والزراعة، والشؤون الريفية، والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة؛ والصحة، والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية.

٤٠- وبالتعاون مع اتحاد الشباب الإفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظمت اللجنة منتدى استشاريا للشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، عُقد في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. ويهدف المنتدى إلى إعلاء صوت الشباب الأفريقي حتى تؤخذ اهتمامات الشباب في الحسبان في نتائج مؤتمر القمة. وجمع المنتدى ممثلين عن الشباب في منظمات المجتمع المدني ومجالس الشباب الوطنية ودون الإقليمية بالإضافة إلى مؤثرين شباب، واعتمد المشاركون موقفا موحدا، تم تكريسه في إعلان الشباب الأفريقي، تناولوا فيه خمسة مجالات مواضيعية هي التنمية المستدامة وتمويل التنمية؛ والسلام والأمن الدوليين؛ والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والتعاون الرقمي؛ والشباب والأجيال القادمة؛ وإحداث التحول في الحوكمة العالمية.

٤١- وتم عرض إعلان الشباب الأفريقي في الفعالية الجانبية لمنتدى الشباب الأفريقي بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وشارك في تنظيم هذه الفعالية التي حملت عنوان ’’ عالمنا ومستقبلنا: الشباب الأفريقي ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل‘‘ الدولُ الأعضاء في اللجنة، بقيادة ملاوي وبدعم من نيجيريا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واتحاد الشباب الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي بالأمم المتحدة. واعتمد المشاركون في الفعالية الجانبية وثيقة ختامية تضمنت عددا من التوصيات ونداءً للعمل. وتم إنشاء فرقة عمل برئاسة لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالشباب والثقافة والرياضة بغرض إعداد خارطة طريق شاملة لمشاركة الشباب في تنفيذ الوثيقة الختامية في جميع الدول الإفريقية.

٤٢- وفي أيار/مايو ٢٠٢٤، قامت اللجنة، بالشراكة مع إدارة التواصل العالمي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بتنظيم سلسلة الحوار السنوي تحت عنوان ’’ التعليم من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار: نحو أفريقيا التي نصبو إليها‘‘؛ وهو موضوع يتناغم مع موضوع مفوضية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤: ’’تعليم أفريقيا وتزويدها بالمهارات الضرورية للقرن الحادي والعشرين‘‘. وركزت المناقشات على الحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية والتصدي للتحديات الهيكلية، بما فيها الحصول على الكهرباء وخدمات الإنترنت. وشملت النتائج الرئيسية مقترحاتٍ لتوسيع نطاق مبادرات التعليم الرقمي وتحسين كفاءة النظم الضريبية لدعم الإصلاحات التعليمية. وشدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى وضع سياسات ولوائح داعمة تعزز المساواة في الحصول على التعليم وإتاحته للجميع دون استثناء، بما يشمل سياساتٍ ولوائحَ تُشجع على ربط المدارس بشبكة إنترنت عالية السرعة، وتحسين فرص الحصول على الأجهزة الرقمية، واستحداث منصات للتعلم الإلكتروني والحرص على حصول المدارس والطلاب على الموارد التعليمية الرقمية عالية الجودة.

٤٣- وعقدت اللجنة، بوصفها عضوا في الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي، حوارا بشأن أسواق الكربون والتنمية في أديس أبابا، في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وانبثقت عن الحوار،

الذي حضره مديرو الأمم المتحدة الإقليميون ومنسقوها المقيمون إلى جانب أطراف فاعلة هامة أخرى، رؤى متعمقة بالغة الأهمية بشأن إمكانات أسواق الكربون، وقيودها، خاصة في أفريقيا. وتضمنت النتائج الرئيسية موقفا موحدا بشأن تعظيم فوائد أسواق الكربون لتحقيق الإيرادات وبشأن العمل المناخي والتمويل. وأوصى المشاركون في الحوار بأن تقوم الدول بمواءمة ضرائب الكربون مع الأهداف الوطنية، وتعزيز الأطر القانونية، وتقوية الشراكات العالمية، والنهوض بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي أعقاب الحوار، قدمت اللجنة مساعدة فنية لموزامبيق لتيسير عملية وضع استراتيجية لأسواق الكربون.

٤٤- وعززت اللجنة الحوار من خلال منصة التعاون الإقليمي وسَعَت إلى بناء الثقة مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهو ما مهّد الطريق لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة وحكومات هذه الدول الثلاث. وبدعم من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، وضَع النيجر مذكرة مفاهيمية بشأن تنفيذ برامج مشتركة مفضية إلى التحول تتماشى وأولوياتها الوطنية ومجموعة من المبادئ التوجيهية. وتقوم حكومتا بوركينا فاسو ومالي حاليا بوضع مذكرات مفاهيمية مماثلة. ومن المتوقع أن تُنفَّذ البرامج المتكاملة المشتركة في عام ٢٠٢٥ على النحو المتفق عليه بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء الثلاث المعنية.

ياء - الأساليب العملية للنهوض بتنفيذ برنامج العمل

٤٥- أنجزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها هيئة ملائمة للغرض الذي أُنشئت من أجله، مُسندةً إلى موظفيها الأَكْفاء وممارساتها الجيدة، برنامجَ عملها من خلال وضع منتجات موثوقة في مجال المعارف والمشورة السياساتية، وسخّرت أيضا إمكانياتها في مجال تنظيم الاجتماعات لبناء توافق في الآراء وتحقيق النتائج، مع التمسك بمبادئ المساءلة والفعالية التشغيلية.

٤٦- ولتحسين إدارة البرامج للنهوض بتنفيذ برنامج عملها السنوي، قامت شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج بتدريب موظفي اللجنة، بمن فيهم شاغلو المناصب القيادية العليا في مجال الإدارة القائمة على النتائج، بهدف تعميق ثقافة المساءلة والتعلم داخل اللجنة.

٤٧- وقامت اللجنة، في مواجهة تضاؤل الموارد المالية المتاحة لدعم عملياتها، بإصلاح نموذج أعمالها الخارجة عن الميزانية سعيا لحشد تمويل إضافي من خلال تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة. ولتيسير وضع مقترحات متكاملة للبرامج الخارجة عن الميزانية، وضعت اللجنة إجراءات تشغيل موحدة لتصميم هذه البرامج، وتقييمها والموافقة عليها.

٤٨- وأدت رقمنة العمليات الداخلية إلى تبسيط خدمات التوظيف والمشتريات والخدمات المالية والإدارية للجنة. وفي هذا السياق، أطلقت اللجنة بوابة داخلية لشعبة الإدارة بهدف تيسير تدفق المعلومات بكفاءة وتعزيز عملية اتخاذ القرارات لدعم تنفيذ برامج اللجنة على نحو أفضل. وأدى استخدام البوابة إلى تحسينات طالت العمليات في جميع جوانب دعم

البرامج، بما في ذلك الموارد البشرية، وسلسلة التوريد والمرافق، وساعدت، من خلال تحسين جمع البيانات، على رصد العمليات المالية والإدارية في الوقت الفعلي.

٤٩- وأطلقت اللجنة أداتين رقميتين داخليتين، هما أداة تتبع المشتريات والنسخة الجديدة (٢,٠) من نظام إدارة الأداء في مجال التوظيف. وأدى استخدام أداة إدارة المشتريات إلى تبسيط عملية الشراء حيث إنها تُستخدم لمراقبة وإدارة مختلف مراحل طلبات الشراء داخل اللجنة. وتتيح الأداة متابعة جميع طلبات المشتريات، وأنشطتها ومراحلها، وتُنتج تقارير تسلط الضوء على أداء الأطراف المعنية وتحدد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. أما النسخة ٢,٠ من نظام إدارة الأداء في مجال التوظيف، فتدعم فعالية عمليات التوظيف، وهو ما يتيح تتبعها في الوقت الفعلي، كما تتيح التخزين المركزي للبيانات. وبفضل تطبيق هاتين الأداتين، يجري تحسين الجداول الزمنية للخدمات وكفاءتها بالإضافة إلى تحسين الأداء التنظيمي.

٥٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، افتُتحت قاعة أفريقيا بعد أن تم تجديدها مؤخرا، وهو ما يمثل فصلا جديدا في تاريخ القاعة الحافل. وجرت عملية تجديد القاعة بغرض تحديث مرافقها وتحسين إمكاناتها التكنولوجية وتعزيز أمنها ووظائفها بشكل عام وفقا للمعايير وأفضل الممارسات المتبعة على الصعيد العالمي. وشملت عملية التجديد إدخال تحسينات على الخصائص المعمارية، والحفاظ على التراث الثقافي، إلى جانب تحديث التكنولوجيا وتركيب نظم أمنية حديثة، بما يجعل قاعة أفريقيا مرفقا متميزا للمؤتمرات.

ثالثا – خاتمة

٥١- أدى تضافر الأزمات المتداخلة، بما فيها جائحة كوفيد -١٩، والحرب في أوكرانيا، وأعباء المديونية المتزايدة وتأثير تغير المناخ، إلى تفاقم التحديات الجسيمة والمتعددة الأوجه التي تواجهها أفريقيا. وللتغلب على هذه التحديات، يتعين على البلدان الأفريقية صياغة استراتيجيات ابتكارية تتيح مجموعة من الخيارات في مجال السياسات، وتيسر تنفيذ السياسات وتعزّز المؤسسات الأفريقية. وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان الأفريقية إلى التعافي من الصدمات المتعددة، تلتزم اللجنة بمساعدة أعضائها ودعم الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية للقارة، وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والشركاء الإنمائيين الآخرين، لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والنمو المستدام. وتضطلع اللجنة بدور حاسم من خلال وظيفتها كمركز للفكر ولتنظيم الاجتماعات فضلا عن وظيفتها التشغيلية، في إتاحة حلول ابتكارية وعملية للنهوض بالنمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي الكلي، ودعم التكامل الإقليمي، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٢- وبفضل التشجيع على اتباع تخطيط تنموي سليم، وتيسير وضع سياسات كلية وقطاعية حصيفة والمساعدة في انبثاق مؤسسات قوية، ستسعى اللجنة جاهدة للتصدي لمشاعر عدم اليقين التي لا تزال تؤثر في القارة ولتقوية مرونة الاقتصاد الكلي للدول الأفريقية،

دعما للنمو وتعزيزا للاستقرار المالي الكلي. ويؤدي تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية والتكامل الإقليمي إلى تيسير سبل الوصول إلى الأسواق وبروز وفورات الحجم، والارتقاء بالتصنيع والتنويع الاقتصادي. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى: قدرٍ كافٍ من التمويل؛ والحصول على الطاقة الكافية؛ والمزيج الملائم من عناصر البنية التحتية، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية؛ والنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛ واعتماد تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ بما يقلل من حدة تلك الآثار.

٥٣- وفي عام ٢٠٢٥، ستعمل اللجنة على زيادة تدخلاتها في مجالات تركيزها الاستراتيجية الخمسة وموضوعيها الشاملين. وستواصل تقديم الدعم لأعضائها في إدارة الاقتصاد الكلي والمساعدة في استكشاف واعتماد أدوات تمويل ابتكارية وأدوات للإدارة الاقتصادية تعزِّز تعبئة الموارد المحلية. كما ستعمل على التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ستسعى اللجنة إلى حشد الاستثمار في العمل المناخي لتحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود، وتعزيز الاقتصاد الدائري، والاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، والقضاء على الفقر. وستوسع اللجنة أيضا نطاق دورها المتمثل في قيادة التحول الرقمي، وتعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية، ودعم الإدماج الاجتماعي، والنمو الشامل للجميع. ومن خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ستتواصل اللجنة مع واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من خلال تنظيم دورات تدريبية وأنشطة للتعلم من الأقران بشأن المواضيع التي تهمهم.

٥٤- وستواصل اللجنة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وستستفيد من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمصارف المركزية، والجامعات، ومراكز الفكر وغيرها من مؤسسات البحوث، والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص. كما ستقيم شراكات جديدة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٥- وستواصل اللجنة دمج القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل نوع الجنس، ودمج ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان، والاستدامة البيئية، في أنشطتها التنفيذية والنواتج المتوخاة، حسب الاقتضاء. وستحرص على مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عملها، وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة ستواصل تنفيذ التدابير الضرورية لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.